قطاع غزة ومنظمة التحـــرير

الصورة التي سبق لنا تقديمها حددت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة . والذي شهد جملة خطوات دستوريـــة وعسكريـــة وتعبوية وسياسية . ولقد كانت الخطوة الاولى ، تعديل المادة الثانية من النظـــام الدستوري لقطاع غزة ، حيث اصبحت « ان تحرير فلسطين واجب مقدس على ابنائها وعلى كل عربي وفي سبيل ذلك يعمل الفلسطينيون في قطاع غزة متلاقين مع اخوانهم ابناء فلسطين اينما كانوا في تشكيل تنظيم قومي (منظمة التحرير الفلسطينية) هدفه الاسمى العمل المشترك على استرداد الارض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في رسالة القومية العربية » (٣١) . ومن الجدير بالذكر ان المجلس التشريعي لقطاع غزة كان قد سبق له ان « تقح » النظام الدستوري لقطاع غزة كما مر معنا سابقا ، وكانت هذه المادة ، احدى المواد التي اضيفت، وهي المادة الوحيدة التي اقرتها السلطات المصرية ، ولم توافق على ما تبقى مـــن « تنقيحات » ، الا في اطار بعض المسائل الشكلية . فقد اضيفت فقرة توضيحية ، تمثل جملة معترضة ، الى المادة ٦١ من النظام الدستوري ١٩٦٢ . فبعد ان كانت « تكون القوات المسلحة المرابطة في قطاع غزة خاضعة للقيادة او التشكيل الذي تحدده القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .. » ، اصبحت « تكون القوات المسلحة المرابطـــة في قطاع غزة (جيش التحرير الفلسطيني بقواته الثلاث البرية والجوية والبحرية) خاضعة». وبكلمة اخرى ، فان التطور العسكري الذي حدث انما كان في اطار اعطاء « اسم » جديد للقوات الفلسطينية العاملة في القطاع ، والتي انشأت منذ ما قبل العام ١٩٥٦ ، اذ شارك اللواء ٨٦ الفلسطيني في الدفاع عن خـــان يونس ابان العدوان الثلاثي .

واما على صعيد « الصلاحيات » وغيرها من الامور ، فلم يطرأ اي تبدل ، رغم قول الرئيس عبد الناصر في مؤتمر القمة العربي الثاني ، « نحن موافقون على انشاء جيش التحرير ، ونضع سيناء وقطاع غزة تحت تصرف المنظمة لانشـــاء الجيش » (٣٢) .

واستطرادا لما تقدم ، ووفق على مشروع التجنيد الاجباري الذي سبق ان نوقش في المجلس التشريعي ، ويشير السيد احمد الشقيري الى ان المجلس التشريعي قد اقر القانون في جلسة يوم ١٩٦٥/٣/١٥ ومن القراءة الاولى ، من غير حاجة الى ثانية او ثالثة (٣٣) ، مع العلم ان المجلس التشريعي قد سبق له مناقشة هذا الامر قبل ذلك ، واقترح اقرار التجنيد الاجباري ضمن عملية التنقيح الشاملة التي اجراها على النظام الدستوري . ولكن ذلـــك